

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

التاريخ: 4 أغسطس/آب 2020 رقم الوثيقة: MDE 29/2826/2020

# المغرب: يجب على السلطات إسقاط أي تهمة زائفة ضد الصحفي المستقل عمر راضي

بعد أسابيع من المضايقات التي تعرض لها على أيدي السلطات المغربية، اتهم المدعي العام للمحكمة الابتدائية في الدار البيضاء عمر راضي، وهو صحفي استقصائي، بالمس بالأمن الوطني والاعتصاب في 29 يوليو/تموز.

ويأتي هذا التصعيد بعد أن نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً<sup>1</sup> في 22 يونيو/حزيران، يكشف عن كيفية استهداف الحكومة المغربية لهاتف عمر راضي ببرمجيات تجسس تابعة لمجموعة "إن إس أو".

ولدى منظمة العفو الدولية بواحث قلق بالغ من أن هذه التهم الجديدة ما هي إلا تهمة ملفقة، وتهدف إلى مضايقة عمر راضي والتشهير بسمعته وإسكات صوته. فمضايقته المستمرة إنما تؤكد التهديدات التي يواجهها النشطاء والصحفيون في المغرب بسبب الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ويجب أن تؤخذ ادعاءات العنف الجنسي دائماً على محمل الجد. وفي الوقت نفسه، فإن السلطات المغربية لها سجل في توجيه تهمة الجرائم الجنسية كوسيلة تكتيكية لمقاومة الصحفيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان. كما يجب على السلطات أن تسقط أي تهمة زائفة ضد عمر راضي، وأن تحقق بشكل نزيه وشامل في أي شكوى ضده وأن تكفل حقوقه في الإجراءات القانونية الواجب اتباعها.

## خلفية

استهدف عمر راضي بشكل ممنهج من قبل السلطات المغربية بسبب عمله كصحفي ونشاطه. وهو منتقد صريح لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان، وقد أبلغ عن الفساد، وكذلك عن الروابط بين المصالح التجارية والسياسية في المغرب. في 17 مارس/أذار 2020، حُكم عليه بالسجن لمدة أربعة أشهر مع وقف التنفيذ بسبب تغريدة نشرها في أبريل/نيسان 2019 ينتقد فيها المحاكمة الجائرة لمجموعة من النشطاء.

فبعد يومين من صدور تقرير لمنظمة العفو الدولية يكشف عن هجوم برنامج التجسس الذي استهدف هاتف عمر راضي، استندت الشرطة القضائية في الدار البيضاء عمر راضي للمرة الأولى لاستجوابه في 24 يونيو/حزيران. وقد استدعي بعد ذلك ثماني مرات أخرى، واستجوب لساعات في كل مرة، في البداية فقط بسبب تهمة تتعلق بالاشتباه في تمويل أجنبي له صلة بمجموعات استخباراتية. وقد وجهت تهمة الاعتصاب بعد شكوى مقدمة من ضحية مزعومة اتهمت راضي بالاعتداء عليها ليلة 12 يوليو/تموز. في بيان صدر في 30 يوليو/تموز<sup>2</sup>، نفى راضي مثل هذه التهم، مؤكداً أنه كان لديه "علاقة جنسية بالتراضي" مع المدعية عليه، وحذر من أن التهم ما هي إلا تهمة ملفقة لمعاقبته على عمله الصحفي.

في 29 يوليو/تموز، أصدر مكتب المدعي العام لمحكمة الاستئناف في الدار البيضاء بياناً أعلن فيه أن عمر راضي اتهم بارتكاب "هتك عرض أي شخص...مع استعمال العنف"، و"اعتصاب"، و"المس بسلامة الدولية الخارجية" من خلال المباشرة بـ"اتصالات مع عملاء سلطة أجنبية، إذا كان الغرض منها أو ترتب عنها إضرار بالوضع العسكري أو الدبلوماسي للمغرب" و"المس بسلامة الداخلية للدولة"، من خلال تلقي أموال أجنبية "من شأنها المساس بوحدة المملكة المغربية أو سيادتها أو استقلالها أو زعزعة ولاء المواطنين للدولة المغربية وللمؤسسات الشعب المغربي"، بموجب المواد 485 و486 و191 و206 على التوالي من القانون الجنائي. ومن المقرر أن تبدأ محاكمته بهذه التهم في 22 شتنبر/أيلول.

<sup>1</sup>تقرير منظمة العفو الدولية: "استهداف صحفي مغربي بهجمات حقن شبكات الاتصالات باستخدام أدوات مجموعة" إن إس أو"، صدر في 22 يونيو/حزيران 2020. <https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2020/06/moroccan-journalist-targeted-with-network-injection-attacks-using-nso-groups-tools>

<sup>2</sup>تطبيق على فيسبوك -R\_\_=tn\_\_ [https://www.facebook.com/freeomarradi/posts/181074020067805?\\_\\_tn\\_\\_=R\\_\\_=tn\\_\\_](https://www.facebook.com/freeomarradi/posts/181074020067805?__tn__=R__=tn__)

وبالتوازي مع استدعاء عمر راضي، أطلقت السلطات المغربية حملة تشويه ضد منظمة العفو الدولية<sup>3</sup>، في محاولة واضحة للتشكيك في النتائج التي توصل إليها المنظمة، وصرف الانتباه عن المراقبة غير القانونية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون في المغرب.

وفي عام 2019، حكمت محكمة استئناف مغربية على توفيق بوعشرين، مدير صحيفة "أخبار اليوم"، إحدى آخر الصحف المعارضة المتبقية في البلاد، بالسجن 15 سنة. وخلص الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي في رأيه بشأن هذه القضية إلى أن المحاكمة شابتها انتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة واعتبر أن احتجازه التعسفي جزء من "مضايقة قضائية لا يمكن إلا أن تكون نتيجة لتحقيقات السيد بوعشرين ونشاطه الإعلامي."<sup>4</sup>

<sup>3</sup> منظمة العفو الدولية، "المغرب والصحراء الغربية: حملة تشويه الحكومة ضد منظمة العفو الدولية تؤكد عدم التسامح مع فضح انتهاكات حقوق الإنسان، 4 يوليو/تموز 2020.

<sup>4</sup> الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الثالثة والثمانين (19-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G19/020/27/PDF/G1902027.pdf?OpenElement>